وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية
لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الشرقية بجلسته المنعقدة ٢٠٠٥/٣/٢٦ باعتماد الحساب الختامى للغرفة عن العام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٨/٢٤ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الشرقية عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٣٨٠٦١٠١,٣٤ جنيه (ثلاثة ملايين وثمانمائة وستة آلاف ومائة وواحد جنيه وأربعة وثلاثون قرشًا) وجملة المصروفات بلغت ١٦٣٧٥٤٧,٠٧ جنيه (مليون وستمائة وسبعة وثلاثون ألفًا وخمسمائة وسبعة وأربعون جنيهًا وسبعة قروش) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٢١٦٨٥٥٤,٢٧ جنيه (اثنان مليون ومائة وثمانية وستون ألفًا وخمسمائة وأربعة وخمسون جنيهًا وسبعة وعشرون قرشًا) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ٨٩٤٢٤٧٤,٣١ جنيه (ثمانية ملايين وتسعمائة واثنان وأربعون ألفًا وأربعمائة وأربعة وسبعون جنيهًا وواحد وثلاثون قرشًا) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٨/٢٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن